

## تحقيق

## أحيا برنامج "العودة الآمنة والطوعية للرعايا السوريين" اللواء إبراهيم: العودة واجب للشعب كاد يفقد أرضه وثقافته وحضارته

عشية استئناف قوافل العودة الطوعية المنظمة والأمنة للرعايا السوريين الى الاراضي السورية في 26 تشرين الاول الماضي، أكد المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ان الدفعة الرابعة والعشرين ستنتقل في افضل الظروف الامنية واللوجستية وفق الالية التي اعتمدت من العام 2017 حتى العام 2020 واعاقها انتشار وباء كورونا

عقد المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم مؤتمراً صحافياً في 25 تشرين الاول تحت عنوان "العودة المنظمة الامنة والطوعية للرعايا السوريين"، شرح خلاله الالية المعتمدة في برنامج العودة وتاريخها منذ ان اطلقت المديرية برامجها في العام 2017 قبل ان تستأنف. حضر المؤتمر نقيبا الصحافة والمحرفين عوني الكعكي وجوزف القصيفي ومندوبو وسائل اعلامية محلية واجنبية.

بداية النشيد الوطني ونشيد الامن العام، ثم شرح المقدم ايلي عون بالتفاصيل والارقام برامج العودة التي نظمتها المديرية منذ العام 2017 وما انتهت اليه، والالية المعتمدة منذ تلك الفترة والظروف التي رافقت العودة اليها من اجل ان تكون "عودة طوعية وامنة للرعايا السوريين"، عارضا لعودة "زهة" 750 نازحا سوريا من عداد المسجلين للعودة عبر المعابر الحدودية".

ثم تحدث اللواء ابراهيم مرحبا بالحاضرين، ومنوها بالتقرير المفصل الذي تحدث عن القوافل السابقة وما انتهت اليه. وقال "ان العملية بدأت منذ سنوات، ولاحظتم النتائج التي اسفرت عنها والتي اعتقد انه لم يكن يعلم بها احد لاننا تعودنا العمل بصمت وبفعالية".

اضاف: "اليوم بسبب الكثير من المراجعات والاسئلة حول تنظيم عملية اعادة النازحين، ارتأينا ان نطلق الدفعة



المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم في المؤتمر الصحافي.

كافة في لبنان، وتحديدًا على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي والامني والمالي، ومن هنا وجوب معالجته". وتابع اللواء ابراهيم: "ما نشهده اليوم من طريقة التعاطي مع هذا الملف من جانب بعض المنظمات التي تدعي الانسانية مرفوض. فهي تحاول ان تملي علينا رغبتها وارادتها وكيف يجب ان نتعاطى مع هذا الملف وكيفية اعادة اخواننا السوريين الى بلادهم. ما اعتقده

”  
اعادة الاخوة  
السوريين الى ارضهم واجب  
قومي ووطني



المقدم ايلي عون يشرح برامج العودة منذ عام 2017.

في الوقت الذي يختارونه هم. ونحن من جهتنا نعتبر هذا الكلام مجرد انشاء عربي. فالعودة التي نقوم بها هي عودة طوعية والطوعية تعني ان يقرر النازح السوري بنفسه ساعة العودة وتاريخها". وقال: "ان الدليل ثابت في ما نقوم به، لقد حددنا 17 مركزا لتسجيل اسماء الراغبين في العودة الطوعية واعداد الراغبين في العودة بحسب العرض، وقد بلغت زهاء 500 الف نازح، بينما في لبنان حتى الساعة هناك مليونان و80 الف نازح سوري واذا كنا نجبرهم فنستطيع

ان ما من منظمة في العالم احرص واكثر انسانية منا في التعاطي مع هذا الملف. فعلى سبيل المثال استمعتم الى احدي المنظمات قبل ايام تتحدث وتقول ان لبنان يدفع النازحين نحو حتفهم واجبارهم على عودة غير طوعية. فيما برر اخرون ما تقوم به المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بانها لا تقوم في الوقت الحالي بتسهيل عودة طوعية واسعة للاجئين الى سوريا، داعية الى احترام الحق الاساسي للاجئين في العودة بحرية وطوعية الى بلدهم الاصيل

ترحيلهم جماعيا، وما اخشاه انه وان لم يقولوا ما قالوه لربما "ما يبقضوا معاشاتهم"، وهو امر لا نقبل به ان يكون على حسابنا وعلى حساب سيادتنا". اضاف: "الالية التي نعتمدها تبدأ بتسجيل اسماء النازحين الذين يريدون العودة ثم نرسلها الى الجهات المعنية في سوريا لمعرفة ما اذا كان لدى احد منهم ملف قضائي او امني في سوريا، ونخبره اذا كان يرغب في العودة ام لا. فيقرر بكل شفافية ووضوح اذا كان يريد ذلك ام لا. في الفترة السابقة، كثرت الاشاعات بأن بعض السوريين العائدين قد تم توقيفهم، وعندما راجعنا في سوريا لم نحصل على اسم سوى اشاعات. مثلا، هناك حالة حصلت في احدي رحلات العودة حيث تم توقيف احد العائدين من قبل جهاز امني سوري، فاتصلنا فورا بالمعنيين واعادوه الى الداخل اللبناني. لذلك يجب وقف المزايدة علينا في هذا المشروع، وكرر القول اننا نقوم بواجباتنا الوطنية والقومية تجاه الاخوة في سوريا وبكل شفافية ووضوح".

واجاب اللواء ابراهيم ردا على سؤال: "لا اتوقع حصول اي ضغوط لمنع السير بهذه الخطة، واذا حصل ذلك فنحن سنواصل عملنا ولن نخضع لأحد، صونا لمصلحة الشعب اللبناني. نحن نقوم بما علينا ولن نجبر اي نازح على العودة ولن نسجل على انفسنا تجربة من هذا النوع لانه مبدأ مرفوض ولن نسجل على لبنان انه اجبر اي نازح على العودة الى سوريا، وعندما تحين اللحظة السياسية الدولية لعودتهم جميعا فليعودوا. ما استطع حسمه رسميا ان في لبنان اليوم مليونين و80 الفا من الرعايا السوريين الذين دخلوا بطريقة شرعية او غير شرعية". وعن وضع الرعايا السوريين في لبنان، لفت الى ان "موضوع الاقامات للرعايا السوريين واجازات العمل قيد المتابعة والمعالجة، ولكن لنكن صريحين مهما عالجنا تبقى هناك ثغرة".

## واقع النزوح السوري وحصيلة برامج العودة الطوعية والأمنة منذ العام 2017

عبر الامن العام بالموافقة وبتاريخ العودة. المرحلة الرابعة: تأمين الامور اللوجستية والامنية من باصات ومواكبة العملية من قبل الامن العام لضمان وصول الاشخاص الى الاراضي السورية بشكل آمن.

المرحلة الخامسة: تبدأ العودة وتنطلق الباصات بعد انتهاء الاجراءات كافة بحضور ممثل عن UNHCR.

الدفعات والاعداد: بلغ عدد الذين تمت الموافقة السورية لعودتهم 38668 سوريا غادر منهم 21005 سوريين من بينهم 15626 كانوا مسجلين لدى الامم المتحدة

كنازحين و5397 من غير المسجلين كنازحين، وقد تمت اعادتهم بموجب 23 عملية نظمت بالتعاون بين الامن العام والمنظمات الاممية المحلية الاقليمية والصليب الاحمر اللبناني والهلال الاحمر السوري.

في تاريخ 2018/8/23 صدر قرار من المديرية العامة للامن العام بتسوية اوضاع الرعايا السوريين المخالفين لنظام الإقامة (دخول شرعي او خلسة) للمغادرة مهما كانت مدة المخالفة ومهما كان سبب دخولهم لبنان على الشكل الاتي: ◀

منذ عام 2017، تقوم المديرية العامة للامن العام بتنظيم رحلات العودة المنظمة الامنة والطوعية للسوريين، حيث ان هذه العمليات المنظمة ليست مجرد عملية تقنية منفردة لنقل السوريين، بل كان هناك اكثر من فريق عمل اداري وامني ولوجستي قد شكل لتنفيذ العمليات في مختلف مراحلها. لذلك استحدثت مراكز متخصصة عدة لاستقبال طلبات الراغبين من السوريين، في العودة الطوعية الى بلادهم ضمن مناطق مختلفة من لبنان، وهي عملية تجري وفق مراحل اربع كالآتي:

المرحلة الاولى: تسجيل طلب العودة من قبل الشخص المعني لدى مراكز الامن العام الموزعة على الاراضي اللبنانية كافة وذلك بارادة الشخص المعني.

المرحلة الثانية: التأكد من المخالفات القضائية بحق صاحب الطلب من الجانب اللبناني والجانب السوري عبر مراسلتهم بالاسماء التي ترغب في العودة.

المرحلة الثالثة: في حال عدم وجود اي مانع من قبل السلطات اللبنانية والسلطات السورية يتم ابلاغ الشخص

قبل ان يطلق المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم موافقه، قدم المقدم ايلى عون عرضا مفصلا لبرامج قوافل العودة منذ ان انطلقت العملية العام 2017 تحت عنوان "العودة الطوعية والامنة للرعايا السوريين" الى بلادهم، بما تضمنه من ارقام وجدول تناولت الملفات الخاصة بهم من جوانبها المختلفة ووفق المراحل التي قطعتها القوافل الـ 23 التي نظمت بين العام 2017 وحتى العام 2020 بعدما اعاقتها جائحة كورونا، وما رافقها من اغلاق حدودي الى ان استؤنفت في نهاية الشهر الماضي.

تناول العرض الموثق عرضا لبداية الازمة السورية في شهر آذار من العام 2011 عندما بدأ تدفق اعداد كبيرة من النازحين السوريين والفلسطينيين اللاجئيين في سوريا الى لبنان، بحيث زادت الارقام بشكل هائل وكبير جدا ليصل الى اكثر من مليون وخمسمائة الف نازح (في ذروة الازمة وتحديدًا خلال العام 2014)، توزعوا على مختلف المناطق اللبنانية بطريقة عشوائية، وذلك وفقا للاحصاءات الميدانية التي اجريت في ذلك الحين.

لبعض الاشكاليات فقد تقرر اعفاء العائدين من دفع الرسوم الجمركية على الاجهزة الالكترونية التي ستكون في حوزتهم، وحتى موضوع السكن فقد حددت مجموعات مؤهلة للعائدين".

عن المهام المتعددة الملقاة على عاتق المديرية قال: "من واجب من يسأل ان يطالع على قانون المديرية ومهامها". اضاف: "لدى الامن العام مهام كثيرة حددها القانون وهي ملقاة على عاتقنا. وعلى الرغم من كل ما نقوم به حتى الان نحن مقصرون".

عن زيارته المتكررة وحيدا الى سوريا، قال: "ليس هناك اي زيارة الى سوريا، والتنسيق مع المعنيين فيها لا يكون الا بمباركة من السلطة السياسية. نحن كأمن عام لسنا جزيرة مستقلة ولا نفتح على حسابنا، بل نقوم بمهمة تكلفنا بها الحكومة اللبنانية بمباركة السلطة السياسية".

عن زيارة الوفد اللبناني التي كانت مقررة الى دمشق بهدف البحث في ترسيم الحدود البحرية قال: "كان هناك طرح من الرئيس ميشال عون في هذا الشأن. وكما علمت كان هناك تجاوب من سوريا وموافقة على المبدأ، انما لا املك اي تفاصيل حول تحديد الموعد. انا كنت في عداد الوفد وابلغت مبدئيا بالذهاب اليها يوم الاربعاء، لكن السؤال هل تم التنسيق حول هذا الموعد مع السوريين، لم ادخل في التفاصيل".

وفي ما يتصل بمصير الصحافي الاميري اوستن تاييس المفقود في سوريا منذ 10 سنوات، اكد اللواء ابراهيم "انها مهمة شائكة وطويلة والامور تسير ببطء لكن كما يجب، والمفاوضات لم تتوقف في هذا المجال".

وعن مسألة تشكيل الحكومة، انتهى اللواء ابراهيم الى القول: "صحيح ان موضوع الحكومة ليس قضية اللقاء اليوم، انما استطيع القول ان العمل سيستمر حتى آخر لحظة لمحاولة تشكيل الحكومة".



الحضور.

◀ وعما اذا كانت بعض الدول الاوروبية تضغط لعدم تطبيق خطة العودة من اجل تعزيز دمج النازحين، قال اللواء ابراهيم: "جمعني الاسبوع الماضي لقاء في المديرية مع سفراء سبع دول اوربية للاطلاع على هذا الموضوع. شرحنا لهم الخطة التي نتعاطى على اساسها مع برامج العودة ولم نلق اي موقف سلبي. اجتمعت مع سفير الاتحاد الاوروبي ولم يكن لديه اي تعليق سلبي، وطالما ان العودة طوعية فلا احد يستطيع منعنا من تسهيل عودة من يرغب".

وعن ترددات النزوح وتداعياته، لفت اللواء ابراهيم الى ان "42% من عدد المساجين في لبنان هم من السوريين، ونحن لا نرحل احدا ولا دخل لنا بمن لديه ملف قضائي داخل سوريا".

عن مسألة الاعداد المسجلة للعودة، قال: "كما في المرات السابقة، الرحلات الاولى تكون قليلة لأن النازح ينتابه الشك والخوف من العودة ومكان السكن، لكن حين يتواصل مع من سبقه من النازحين ويتأكد ان كل الامور جيدة، عندها تزداد الاعداد".

عن مصير من خسر ارضه وممتلكاته من العائدين، فلماذا سيعود والى اين؟ قال: "هذه ليست مشكلتنا والدولة السورية جهزت البنية التحتية لمساعدتهم وايوائهم الى حين تسوية اوضاعهم".

وردا على سؤال آخر يتصل بكيفية ضبط الحدود لحصر الكوليرا، قال انه من الممكن بالتنسيق مع وزارة الصحة اقامة مراكز صحية على الحدود "لكننا لن نقفل الحدود مع سوريا لأن الخطوة ليست من مصلحتنا".

وردا على الحديث عن عوائق تؤثر على حجم العودة الى سوريا، لفت اللواء ابراهيم الى ان "ثمة قرارا من السلطات المختصة في سوريا لتسهيل عودة النازحين، ولن يعيقه اي امر، ونتيجة

لن نفضل الحدود مع سوريا بسبب الكوليرا لأن الخطوة ليست من مصلحتنا

المعالجة	الرسوم	الوضع
السماح بالمغادرة بعد اصدار منع دخول دائم	مع استيفاء الرسوم دون استيفاء الرسوم	دخول شرعي قبل 5/1/2015
السماح بالمغادرة بعد اصدار منع دخول لمدة سنة السماح بالمغادرة بعد اصدار منع دخول لمدة سنة السماح بالمغادرة بعد اصدار منع دخول دائم	في حال عدم توجب رسوم في حال توجب رسوم (مع استيفاء رسوم) في حال توجب رسوم (دون استيفاء رسوم)	دخول شرعي بعد 5/1/2015
السماح بالمغادرة بعد اصدار منع دخول دائم	رسم خلسة 600 الف ليرة لبنانية	دخول خلسة
السماح بالمغادرة	مجانا	السوريون حاملو شهادة تسجيل لدى UNHCR
السماح بالمغادرة بعد اصدار منع دخول دائم	من دون استيفاء رسوم	تعهد مسؤولية

# DAIRY KHOURY



نازح والذين غادروا الاراضي اللبنانية بعد قبول توطينهم في بلد ثالث من 2011/5/25 لغاية 2022/9/8 100.968. ارقام مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين منذ عام 2012 ولغاية عام 2021:

اظهرت الاحصاءات الرسمية الصادرة عن مفوضية اللاجئين UNHCR تفاوتاً في ارقام النازحين بحيث احصت المفوضية حوالي مليون و100 نازح سوري مسجلين لديها كحد اقصى، في حين ان التقديرات الرسمية للاجهزة الرسمية المختصة في لبنان اظهرت ما يزيد عن 1.600.000 نازح سوري يتواجدون على مختلف الاراضي اللبنانية.

(ملاحظة: في شهر ايار 2015 طلبت الحكومة اللبنانية من مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوقف تسجيل اللاجئين السوريين في لبنان).

بلغ عدد السوريين غير النازحين الذين اوضاعهم عبر الحدود 520.424 مواطناً، غادروا الاراضي اللبنانية بعد تسوية كما بلغ عدد السوريين المسجلين بصفة

## إحصاءات لجوء السوريين في بعض بلدان العالم

اسم البلد	اعداد اللاجئين المسجلين لدى UNHCR	مساحة البلد (كلم2)
لبنان	840.929	10.452
العراق	254.561	438.317
الاردن	672.952	89.342
المانيا	621.740	357.588
السويد	115.233	528.447
فرنسا	37.375	543.940
هولندا	39.388	41.543
تركيا	3.737.369	783.562

سجلوا اسماءهم رغبة منهم في العودة الطوعية في تاريخ 26 تشرين الاول الماضي فجاءت الموافقة من السلطات السورية لـ1700 منهم. وقالت ان 510 منهم ملاحقون باجراءات امنية وقضائية، و227 ممن تهربوا من خدمة العلم وطلب من 17 منهم مراجعة السلطات المختصة فور عودتهم الى بلادهم وانتهى الجدول بقرار 751 منهم يريد العودة الى بلاده كحصيلة نهائية. وتقرر تنظيم عودة 726 منهم من البقاع عبر معبر الزماني، و12 منهم من الجنوب عن طريق المصنع و12 منهم من الشمال وواحد من جبل لبنان عن طريق العبودية.

ثالثاً: الاحداث الامنية المتتالية التي وقعت في لبنان من التحركات وقطع الطرقات بالإضافة الى انفجار 4 آب وتردي الاوضاع الاقتصادية وتكاليف التي تتكبدها الدولة من خلال العودة الطوعية. في تاريخ التاسع من ايلول الماضي، اصدر رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي القرار رقم 2022/137 تم بموجبه تكليف المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم متابعة موضوع اعادة النازحين السوريين. انتهى التقرير الى الحديث تفصيلاً عن الدفعة الرابعة والعشرين لقوافل العودة، فقال ان 2454

مقارنة ببلدان العالم، يعد لبنان من اوائل الدول، اذا لم يكن الاول، من ناحية اعداد النازحين السوريين، وذلك بحسب العدد ومساحة البلد ناهيك بالنظام الاقتصادي والصحي المتدهور فيه. اولاً: تفشي وباء كورونا واغلاق معظم المعابر الحدودية، بالإضافة الى التدابير التي اتبعت للتباعد وعدم التجمع في كافة انحاء العالم، وذلك بتوصية من منظمة الصحة العالمية. ثانياً: قرار السلطات السورية الزام كل الرعايا السوريين الراغبين في العودة الى سوريا صرف مبلغ 100 دولار اميركي او ما يعادلها بعملة البلد، بالإضافة الى اجراء فحص PCR قبل العودة.

